

مشروعية تحديث الفكر الإسلامي عند عبد المجيد الشرفي

The legitimacy of modernizing Islamic thought according to Abd al-Majīd Sharfī

د. عفاف مسعي

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري/ الجزائر، afaf.messai@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام : 2023/11/29 ، تاريخ القبول : 2024/09/28 ، تاريخ النشر : 2024/11/20

Abstract

المخلص

Through this paper, we aim to discuss the issue of attempting to re-read the Arab-Islamic heritage of one of the most important contemporary Arab and Muslim thinkers, the Tunisian thinker " Abd al-Majīd Sharfī"; Through his books, he tries to provide a new scientific reading of the Islamic heritage by applying the humanities and social sciences approaches to it, with the aim of reaching new scientific results that are consistent with reason and logic, unlike readings that are far from historical and objective truth.

Abd al-Majid al-Sharfi sought to modernize Islamic sciences as a whole; especially the science of jurisprudence "Fiqh", the science of Principles of Islamic jurisprudence "uṣūl al-fiqh", the science of hadith "ilm al-ḥadīth", Science of discourse "Ilm al-Kalām", the Science of Tafsir "tafsīr" and sciences that came to interpret the Qur'anic texts many years after revelation, and we chose the science of jurisprudence as a model only Because it is the science in which many books have been classified, And because it specializes in laying down provisions that direct human actions according to what is permissible and forbidden, and these provisions must be re-read in accordance with the prevailing law now, because in the end they are nothing but human judgments that were developed in historical circumstances specific to that time.
Keywords : Islamic thought, modernization, Abd al-Majīd Sharafī, contemporary scientific approaches, Arab Islamic thought.

تهدف ورقتنا البحثية إلى الكشف عن القراءة المعاصرة للتراث في فكر "عبد المجيد الشرفي"؛ حيث يحاول من خلال مؤلفاته تقديم قراءة علمية جديدة للتراث الإسلامي من خلال تطبيق مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية عليه، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية جديدة تتفق مع العقل والمنطق، عكس القراءات البعيدة عن الحقيقة التاريخية والموضوعية. لقد سعى "عبد المجيد الشرفي" إلى ضرورة تحديث العلوم الإسلامية ككل؛ خاصة علم الفقه، علم أصول الفقه، علم الحديث، علم الكلام، علم التفسير وغيرها من العلوم التي جاءت لتفسر النصوص القرآنية بعد سنوات عديدة من نزول الوحي، واختارنا علم الفقه كنموذج فقط لأنه العلم الذي صُنِفَ فيه الكثير من التأليف، ولأنه يختص بوضع الأحكام التي تسيّر أفعال البشر وفق الحلال والحرام، وهي أحكام ينبغي إعادة قراءتها بما يتفق مع القانون السائد الآن، لأنها في النهاية ما هي إلا اجتهادات بشرية ظهرت في ظروف تاريخية خاصة بذلك الزمن.

الكلمات المفتاحية: الفكر الإسلامي، التحديث،

عبد المجيد الشرفي، المناهج العلمية المعاصرة، الفكر العربي الإسلامي.

1- مقدمة:

يسعى المفكرون العرب والمسلمون المعاصرون إلى إعادة قراءة التراث الفكري العربي الإسلامي قراءة علمية جديدة مبنية على المنهج العقلاني المحض، وذلك من خلال الاعتماد على القرآن الكريم وحده وعلى ما توصلت إليه مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، بالإضافة إلى الانفتاح على أفق الثقافة التاريخية والأنثروبولوجية والفلسفية الحديثة، وتعتمد الفكرة الرئيسية لهؤلاء المفكرين على نقد المصادر الفكرية الشفوية التي تؤرخ للإسلام بعد 150 عامًا من الهجرة، وبالتالي فهي بعيدة عن الحقيقة التاريخية الخالصة وعن الموضوعية، لأن أصحابها غارقون في العاطفة الدينية، عكس الباحث المعاصر الذي يسعى دوماً إلى العقلانية والموضوعية والحياد.

لقد اخترنا في هذه الدراسة المفكر التونسي "عبد المجيد الشرفي"¹ من بين العديد من المفكرين العرب والمسلمين المعاصرين الذين اهتموا بدراسة تحديث الفكر الإسلامي أمثال: محمد أركون،

1- على الرغم من أنّ "عبد المجيد الشرفي" يرفض التعريف بنفسه من خلال الحديث عن ميوله الشخصية أو انتماءاته العقائدية والدينية، والابتعاد عن التصنيفات المجحفة والأحكام المسبقة، إلا أنه يمكننا التعريف به عموماً؛ فقد وُلد في 24 جانفي 1942 مدينة صفاقس التونسية، تحسّل على الإجازة في اللغة والآداب العربية بتونس سنة 1963، وحاز على الرتبة الأولى في مناظرة التبريز بباريس سنة 1969، وناقش رسالة الدكتوراه في الآداب سنة 1982؛ وقد ارتقى للاشتغال في العديد من الوظائف، بدءاً بالتدريس في التعليم الثانوي وصولاً إلى رتبة أستاذ تعليم عال في الحارة العربية والفكر الإسلامي بكلية الآداب وبجامعة منوبة (1986-2002) ثم ارتقى للعمل في مناصب أخرى كثيرة.

<https://www.mominoun.com/articles/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%81%D9%8A-3393>

2- تمت الزيارة يوم: 2023/03/10

يقول "الشرفي" في التعريف بنفسه: «أنا باحث في تاريخ الفكر الإسلامي خصوصاً والفكر الديني عموماً. أُنتمي، من حيث تكويني، إلى ما كان يُعرف في تونس بـ «المدرسة القرآنية»، ثم إلى «التعليم الصادقي» الذي هو تعليم عصري مزدوج اللغة. وإلى كليهما، أكثر من التعليم الجامعي الحديث، يرجع الفضل في أنني أدرس الفكر الإسلامي، لا على طريقة شيوخ المؤسسة التقليدية، ولا على طريقة المستشرقين» (الشرفي، عبد المجيد، الوفاء المزدوج لمبادئ الدين ولقيم الحداثة، ضمن كتاب: الدين وأسئلة الحداثة، تح: عبد الجبار الرفاعي، دار التنوير للطباعة والنشر ومركز دراسات فلسفة الدين، بيروت-بغداد، ط1، 2015، ص 121)؛ فـ "الشرفي" باحث مزدوج يرفض الطريقة التقليدية التي يردّها شيوخ المؤسسة الدينية

هشام جعيط، حياة عمامو، وائل حلاق... وغيرهم كثيرون، نظرًا للمجهودات الكبيرة التي قدّمها من أجل التحديث، وذلك في العديد من المقالات والكتب والملتقيات والندوات مثل كتاب: "تحديث الفكر الإسلامي"، "لبنات"، "الإسلام بين الرسالة والتاريخ"، "مرجعيات الإسلام السياسي"، "الإسلام والحداثة" وغيرها من الكتب الكثيرة الأخرى التي اهتم من خلالها بدراسة الأديان وعلم الكلام الجديد وعلم أصول الفقه وقضايا المرأة وغيرها.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف حاول "عبد المجيد الشرفي" إعادة تحديث الفكر الإسلامي؟ وما هي أهم المناهج التي طبّقها؟

تكمّن أهمية الموضوع الذي بين أيدينا في الدعوة إلى التحديث وليس إلى التجديد؛ لأنّ الدعوة إلى الجديد تعني المطالبة بالقطيعة مع التراث، أما "عبد المجيد الشرفي" فإنّه يدعو إلى التحديث؛ أي مدى استجابة الفكر الإسلامي لمتطلبات الحداثة وتجلياتها المادية والمعنوية، وأيضاً مدى مشروعية تحديث هذا الفكر خاصة علم الفقه، وعلم أصول الفقه، وعلم الكلام وعلوم الحديث.

إنّ تحديث الفكر الإسلامي عند "عبد المجيد الشرفي" يعني تنقية المعارف والعلوم من التأويلات التي لا تتوافق مع الزمن الحاضر، ويكون ذلك باستخدام مناهج علمية صارمة وموضوعية تخلص المعارف العلمية من القداسة التي أُلحقت بها من طرف الوثوقيين الذين يقومون بإقصاء كل فكرة لا تتوافق مع تفاسيرهم وتأويلاتهم للمواضيع المطروحة للنقاش، في حين أنّ تحديث العلوم الإسلامية يتطلب الحديث بلغة واحدة علمية متّقة عليها من طرف الجميع

لأنّها تقوم على الحفظ والاجترار، كما يرفض طريقة المستشرقين لأنهم لا يفهمون الإسلام وروحه من الداخل، ولهذا فإنّه يدعو إلى الاستفادة من مكتسبات المناهج المعرفية الحديثة التي توصل إليها الفكر الغربي واعتمادها لإعادة قراءة الفكر الديني الإسلامي من أجل تحديثه.

ولعبد المجيد الشرفي العديد من الكتب والمؤلفات نذكر منها:

- الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/العاشر (1986).

- الإسلام والحداثة (1990).

- لبنات (1994).

- الإسلام بين الرسالة والتاريخ (2001).

- الإشراف على مشروع المصحف وقراءاته حيث تمّ إصداره في خمس مجلدات (2016).

- تحديث الفكر الإسلامي.

وأساسها النقد، حيث تكون النتائج المتوصل إليها موحدة في مختلف التخصصات: في الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا واللسانيات وغيرها. وقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج أهمها: المنهج التاريخي في ترتيب الأفكار والحوادث التاريخية، والمنهج المقارن في مقارنة أفكار "عبد المجيد الشرفي" مع بعضها البعض ومع أفكار غيره من المفكرين، بالإضافة إلى المنهج التحليلي بهدف تحليل آراءه حول موضوع مشروعية تحديث الفكر الإسلامي.

1. منهجية عبد المجيد الشرفي في تحديث الفكر الإسلامي:

يُعدّ "عبد المجيد الشرفي" من أبرز الباحثين العرب المعاصرين الذين يدعون إلى إعادة قراءة الموروث الديني بالاعتماد على المناهج والمقاربات الغربية الحديثة؛ حيث يرفض عبارة "تطبيق" المناهج الغربية الحديثة على التراث العربي الإسلامي، لأنّ كلمة "تطبيق" تعني: "إسقاط مقولات غربية عن الفكر المدروس لمجرد أنها حديثة"، بل ضرورة الاستفادة من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه المناهج في إعادة قراءة وفهم تراثنا الديني بُغية تحديثه، وهذه المقاربة التي يدعو إليها "عبد المجيد الشرفي" ليست جديدة في تراثنا الديني العربي الإسلامي وإنّما هي قديمة جداً؛ حيث نجدها عند "أبي الريحان البيروني" (973-1048) في كتابه: «تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة» و"أبو الفتح الشهرستاني" (1086-1153) في كتابه: «الملل والنحل»، وذلك بالمناهج والوسائل المتاحة في ذلك العصر، ولكن بعد انغلاق المسلمين على أنفسهم ومرورهم بفترات من الجمود العقلي تغيّرت طريقتهم في التفكير وأصبحوا رافضين لكل وافد أجنبي ويعتبرونه مُستعمرًا له، لا يُحاولون فهمه ولا الاستفادة منه، ومن هنا يُنادي "الشرفي" بضرورة الانفتاح على الآخر والاستتارة بما حقّقته العلوم الانسانية والاجتماعية وعلوم الأديان من تطوّر في القرون الأخيرة.

ومن هنا فإنّ الخطوة الأولى من أجل الابتعاد عن التطبيق الآلي للمناهج الغربية الحديثة على التراث الإسلامي هو استيعابها نقدياً، حيث لا يتمّ أخذ هذه المناهج كما هي وإنّما ينبغي ضرورة دراستها وفهمها وتعديلها بما يتفق مع الموضوع المدروس؛ وهو تحديث الفكر الديني، ومن هنا يُعدّ "عبد المجيد الشرفي": "واجهة للتيار النقدي والمجدد في الفكر الإسلامي الحديث ويُشكل اتّجاهاً في

البحث يجمع بين النظر التاريخي الصارم وأخلاقية قوامها المسؤولية العلمية" (حمزة محمد، 2007، ص 68)، معتمداً على مجموعة من المقاربات والمناهج النقدية الحديثة.

من أهم المقاربات المنهجية التي اعتمدها "الشرفي" في دراسة العلوم الدينية وخاصة في المواضيع المتعلقة بتحديث الفكر الإسلامي والعلاقة بين الإسلام والحداثة هو المنهج التاريخي؛ حيث اهتم بتاريخ القرآن وتاريخ علوم القرآن وتاريخ تفسيره، وتاريخ الحديث النبوي وعلم الفقه وعلم أصول الفقه، من أجل الخروج عن الدائرة التي رسمها العلماء القدامى وجعلوها حَجَرًا ثابتًا لا يمكن الخروج عليه، على الرغم من أنها مجرد اجتهادات إنسانية (بشرية) قابلة للتغيير والتعديل وإعادة الفهم، إذ ينبغي التفريق بين الإسلام كدين وبين الفكر الإسلامي حتى لا يقع اللبس والمماهة بين الموضوعين، لأنَّ الإسلام كدين هو إسلام الرِّسالة كما وَرَدَ مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أما الفكر الإسلامي فهو إسلام التاريخ المتمثل في التدين وهو ما يمكننا إعادة دراسته وتحديثه.

بالإضافة إلى اعتماده على المنهج المقارن بهدف الوصول إلى مُقاربة تأويلية للنصوص الدينية المقدسة (الإسلامية أو المسيحية أو غيرها من الأديان)، ومن أجل إحداث قطيعة مع القراءات التقليدية التي تعتمد على التفسير، لأنَّ هذه الأخيرة لم يُعَدَّ بإمكانها مواكبة تطورات البحث المنهجية المعاصرة، كما أنَّ هذه القراءة التفسيرية: "على هذا النحو لا ترضي الدارس المقارن لأنَّ منهجه يفرض عليه عدم المُفاضلة بين التأويلات التي كُتِبَ لها النجاح تاريخياً والتأويلات التي وقع القضاء عليها بقوة السيف والسلطان لا بقوة الحجة في أحيان كثيرة" (الشرفي عبد المجيد، 1994، ص 107)، فالمنهج المقارن عند "الشرفي" أو غيره من المناهج ينبغي أن يقوم على الموضوعية والنقد ولا يأخذ الحقائق كما وَرَدَت تاريخياً، بل يجب عليه إعادة دراستها بما يتفق والمناهج العلمية البعيدة عن الذاتية، حيث يقوم بالمقارنة بين الأديان التوحيدية عموماً ولا يكتفي بالدين الإسلامي وحده، لأنَّ قراءة النصوص الدينية في النهاية تبقى قائمة على العلاقة الجدلية التي تربط بين النص والقارئ من جهة وبين البناء النفسي والاجتماعي للقارئ نفسه من جهة ثانية، وهذا الإنتاج البشري الذي يخضع للأهواء والأنفس والذاتية والمصالح المختلفة والظروف التاريخية المتنوعة، ينبغي إعادة بحثه وتحديثه بما يتفق مع الموضوعية والعلمية.

2. أسلمة الحداثة أم تحديث الإسلام؟

1.2 مفهوم الإسلام:

يبدو من الوهلة الأولى أنّ مفهوم الإسلام واضح وجليّ ولا يحتاج إلى تعريف -خاصة عند المؤمنين-، إلا أنه من الضروري طرح السؤال الجوهرى: ما هو الإسلام؟ والإجابة البديهية التي يقدّمها أي شخص أنّ الإسلام هو شهادة أنّ لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وأنّ الإسلام لا يصحّ من دون إيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره، وهذا الإيمان بدوره يجب أن يكون قولاً باللسان وتصديقاً بالجنان (القلب) وعملٌ بالجوارح، وهناك من يذهب إلى أكثر من هذا ويرى أنه لمعرفة ما هو الإسلام؟ عليك أن "تدرس التوحيد والتجويد، والتفسير والحديث والفقه والأصول" (علي الطنطاوي، 1992، ص 27)؛ وهذه هي النظرة التقليدية لمفهوم الإسلام.

أما المفهوم الحديث للإسلام فيحاول تجاوز هذه النظرة الضيقة إلى النظرة التاريخية، فالمفكّرون العرب المعاصرون يذهبون إلى أنّ مفهوم الإسلام من الناحية التاريخية ينتمي إلى ما يصطلح عليه بـ "ديانات الوحي النبوي" (révelations prophétiques)، فالإسلام هو خاتمة الديانات التوحيدية التي أسسها النبي إبراهيم -"الأب الأصلي"- أو -"أب التكوين"- (فتحي بن سلامة، 2011، ص 103): «فهو إذن من هذا المنظور يشترك مع اليهودية والمسيحية في الإيمان بأنّ الله الواحد والمفارق قد تدخّل في التاريخ البشري وخاطب الناس عن طريق الأنبياء» (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 13)؛ وعليه فإنّ المشاكل التي يعانيتها المسلمون لا تختلف كثيراً عن المشاكل المطروحة في الديانتين اليهودية والمسيحية، لأنّ الإسلام بمعناه الواسع يشمل الديانتين اليهودية والمسيحية في حين أنّ مفهومه الضيق ينحصر في ظهوره مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

إنّ انتشار الإسلام في القارات الخمس أدّى إلى وجود العديد من الأنواع المختلفة والمتباينة للإسلام، مثل الإسلام السني وآخر شيعي، إسلام الفقهاء وإسلام المتصوفة، إضافة إلى الإسلام الآسيوي وآخر عربي وغيرها من الأنواع، وكلّ نوع ينتمي إلى البيئة التي يعيش فيها ممثّله، ومن هنا يميّز "عبد المجيد الشرفي" بين ثلاثة مستويات لمعنى عبارة "إسلام" وهي:

أ-المستوى القرآني (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 15): هذا المستوى الأول يمثل مجموعة القيم الدينية والأخلاقية التي نصّ عليها القرآن، وتعدّ القيم فكرة محورية في الإسلام، بل هي جوهره، خاصة قيمة الرحمة، فما يميّز الإسلام هو هذه القيم الأنطولوجية التي تحاول تقديم حلول للمشاكل التي يعانها الفرد في حياته.

ب-مستوى الممارسة التاريخية: هذا المستوى يبدأ منذ انقطاع الوحي بوفاة النبي، مما أدى إلى قيام مجموعة من المؤسسات غايتها تطبيق الدين في مختلف أوجه الحياة؛ وهو ما يعرف بالفكر الإسلامي أو العلوم الإسلامية، وهي ممارسة يمكن إخضاعها للدراسة والمراجعة والنقد والتقييم لأنها ذات طابع بشري.

ج-مستوى البعد الفردي في الإيمان: ويتعلق هذا المستوى بالفهم الخاص لكل فرد من الأفراد للإسلام، حيث يختلف هذا الفهم أو التأويل من شخص إلى آخر، ولهذا ففهم الفقهاء للإسلام يختلف عن فهم الفلاسفة له، ويختلف أيضا عن فهم المتصوفة.

وعليه نستنتج بأن مفهوم الإسلام يختلف من النظرة الإيمانية إلى النظرة التاريخية، وهو الإسلام الذي يدرسه المفكرون؛ أي بعيدا عن كون الإنسان مؤمن أو غير مؤمن بل الاهتمام أولا بالجانب التاريخي ومحاولة إعادة قراءته انطلاقا من تطبيق مناهج علمية مختلفة، ووضعه في إطاره التاريخي الواسع وعدم النظر إليه نظرة ضيقة وحصره في الزمن الذي جاء فيه النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لأنّ الإسلام يحمل بين طيّاته أبعادا مختلفة لا بُدّا واحدا فقط.

2.2 مفهوم الحداثة:

يعود الاشتقاق اللغوي لكلمة "حداثة" إلى الجذر [ح، د، ث] وحدث الشيء يحدث حدثا وحداثة، والحديث في اللغة نقيض القديم ويرادف الجديد؛ أي أنّ الحداثة في اللغة العربية ترادف الجدة والتجديد (ابن منظور، د.ت، ص 581)، أما في اللغة الأجنبية فإنّ الصفة "حديث" Moderne أقدم تاريخيا من اللفظ "حداثة" Modernité وتقابلها في اللغة اللاتينية Modernus الذي استُخدم لأول مرة في أواخر القرن الخامس لتمييز الحاضر الذي أصبح مسيحياً على المستوى الرسمي عن الماضي الروماني الوثني (أندريه لالاند، 2002، ص 822).

إنَّ الحادثة مفهوم فلسفي مركَّب قوامه سعي لا ينقطع للكشف عن ماهية الوجود، وبحث لا يتوقف أبداً عن إجابات تغطي مسألة القلق الوجودي وإشكاليات العصر التي تتقل على الوجود الإنساني، والحادثة: "ليست مفهوماً إجرائياً اجتماعياً أو سياسياً أو تاريخياً. إنها، بإيجاز، نمط حضاري يختلف جذرياً عن الأنماط الماضية أو التقليدية. وأقصى ما يطمح إليه الإنسان عند إرادة حصرها معرفة لوازمها الثابتة -لا قوانينها- ومنطقها الداخلي -لا نظريتها- وإفرازاتها المادية والإيديولوجية" (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص ص 28-29)، وباختصار فإنَّ الحادثة مصطلح يعبر عن الخصائص التي تشترك فيها البلدان المتقدمة في المجالات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وإذا عُذنا إلى عالمنا العربي الإسلامي نجد أنَّ هذه الحادثة ليست وليدة للتطور الذاتي الذي عرفته المؤسسات والمجتمع في كلِّ المجالات مثلما حدث عند نظيرتها في الغرب، بل إنَّ العرب والمسلمين تعرّفوا على الحادثة في هيئة صدمة حضارية عند احتلال "نابليون بونابارت" لمصر، ثم احتلال باقي البلدان العربية الإسلامية الأخرى تحت مسميات مختلفة، وهكذا بدأت العلاقة بين الإسلام والحادثة؛ حيث تعرّف المسلمون على حضارة جديدة قائمة على مبادئ وقيم مختلفة عما هو موجود لديهم، ولكن جُلهم رفضها لأنّها في نظرهم تتعارض مع مبادئ الإسلام التي تقوم عليها كلُّ مؤسسات المجتمع تقريباً، ولهذا يحاول "عبد المجيد الشرفي" إعادة بحث العلاقة القائمة بين الإسلام والحادثة من منطلق منهجي نقدي وعلمي، بهدف الوصول إلى نتائج علمية صارمة ومختلفة عما هو سائد منذ القديم، وتصحيح النظرة السلبية من الحادثة -أو ممّن لم يفهموا الحادثة-.

يُحاول "عبد المجيد الشرفي" في مؤلفاته المتعددة تقديم مقارباته للإسلام والحادثة بوصفها ظاهرة حضارية معاصرة، حيث يُعتبران من المفاهيم الكبرى التي ينبغي إعادة بحثها ودراستها، لأنَّ التحديث الإسلامي هو رهان معاصر يجب حَوْضُه، ولكن قبل أن نتحدّث عن التحديث أو الأسلمة فماذا يقصد "الشرفي" بأسلمة الحادثة وتحديث الإسلام وأيّ مصطلح يختاره للتعبير عن مشروعه؟

يرى "عبد المجيد الشرفي" أنَّ المفكرين العرب والمسلمين المعاصرين أو المحدثين يميلون إلى استخدام مُصطلحَي "التحديث" و"الأسلمة" من أجل التعبير عن الاشكاليات التي يطرحها الفكر العربي

المعاصر حول الفكر الديني والمناهج العلمية الغربية الحديثة، وما يتولّد عنهما من مشكلات وأسئلة مختلفة، سواء في المجال الاجتماعي أو السياسي أو الفكري أو غيرها من المجالات المختلفة والمتعددة. ويتّضح لنا أنّه عندما يقول الباحث «أسلمة الحداثة» فإنّ ذلك يعني: "إضفاء لباس إسلامي على أمور لم تنشأ في وسط إسلامي وليست نتيجة تطور ذاتي للفكر والمجتمع الإسلاميين" (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 185)؛ حيث يقوم المفكر أو الباحث بالعودة إلى التراث العربي الإسلامي والبحث عن ممارسات مماثلة لتلك الممارسات التي قام بها العلماء أو الباحثون الغربيون المعاصرون أو إلى الاختراعات التي توصّلوا إليها، ثم يقوموا بإضفاء اللباس الإسلامي عليها وذلك من أجل أسلمتها وربطها بكل ما هو إسلامي، أما «تحديث الإسلام» فهو مصطلح مختلف تماماً ويأخذ معنى مغاير، فهو مفهوم يعني إمكانية الاستفادة من التطورات الفكرية الحديثة في الأمور التي تخص الفكر الإسلامي وليس الإسلام كدين، وإنما الجانب التاريخي المرتبط بالتدين، حيث أنّ: "تحديث الإسلام مفهوم له أنصاره المتحمّسون وله خصومه المُعادون. يدعو له من يميّز بين الدين وفهم الدين، ويُعارضه من لا يرى في الإسلام سوى بُعدهِ الإلهي المُفارق" (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 186)؛ ومن هنا فإنّ "عبد المجيد الشرفي" يستخدم مصطلح "تحديث الفكر الإسلامي" وذلك من خلال الاستفادة من المناهج الغربية الحديثة والمعاصرة في محاولة إعادة قراءة الانتاج الفكري الإسلامي.

3. إمكانية تحديث الفكر الإسلامي:

يؤكد "عبد المجيد الشرفي" من خلال مؤلفاته المتعددة في الفكر الديني والمتخصصة في القضايا التي تخصّ المناهج الغربية المعاصرة على مشروعية تحديث الفكر الإسلامي؛ حيث يدعو وزملاءه في هذا المجال إلى ضرورة إيجاد لغة مشتركة لكلّ من يتحدّث في قضايا الفكر الديني الإسلامي، وهي لغة علمية نقدية وموضوعية قائمة على: الاستفادة من كلّ ما يتوصّل إليه الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس والأنثروبولوجيا، وعلماء اللسانيات وغيرهم" (عبد المجيد الشرفي، 2009، ص 09).

يستعمل عبارة "التحديث" بدل "التجديد" لأنّ الفكر الإسلامي في نظر "الشرفي" ليس في حاجة إلى جديد نفّضه عليه، بل هو في حاجة إلى الاستفادة ممّا توصّلت إليه الحداثة في شقيها المادي

والمعنوي؛ أي من الناحية التكنولوجية وأيضاً من الناحية الفكرية، والمجالات التي تحتاج إلى تحديث هي: علم الفقه، علم أصول الفقه، علم الحديث، علم التفسير، علم الكلام وغيرها من العلوم التي أصبحت قائمة على التقليد والتكرار، والتي يُرفض تحديثها وسط المعاهد والكلية الإسلامية في حين يقتصر دراستها والمُطالبة بتحديثها داخل معاهد العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط، وفي الوقت الذي يُطالب فيه الباحث الإسلامي المعاصر بضرورة الجمع بين الثقافة الإسلامية التقليدية والثقافة الغربية المعاصرة.

إنّ تحديث الفكر الإسلامي عند "عبد المجيد الشرفي" يستدعي ضرورة التمييز الصارم بين الإسلام (الدين) والفكر الإسلامي (التدين)؛ لأنّ الدين لا يتطور ولا يتغير، أمّا الفهم البشري للدين فإنّه قابل بتغيّر الأزمنة والأمكنة والمناهج العلمية؛ ويتجلى هذا الفهم البشري للدين في العلوم الإسلامية المختلفة وهي قابلة للتغيّر والتطور وبالتالي فإنّها قابلة لإعادة الفهم ويمكن إخضاعها للتجربة المنهجية العلمية الحديثة، حتى نفهم الدين بالأدوات السائدة في هذا العصر وليس كما فهمه أجدادنا وفق الأدوات المتوفرة لديهم قديماً، خاصة وأنهم كانوا لا يفرّقون بين الدين والتدين ويُعتبران لديهم أمراً واحداً، ولذلك فإنّ كلّ من يقترب من إعادة قراءة الفكر الإسلامي نجدهم يُهاجمونه ويُصنّفونه خارج دائرة الدين.

إنّ قراءة الفكر الإسلامي عند "عبد المجيد الشرفي" تكون ضمن إطار الديانات التوحيدية؛ أي اليهودية والمسيحية، فما ينطبق على الفكرين اليهودي والمسيحي يمكن تطبيقه على الفكر الإسلامي أيضاً، لأنّ الديانات التوحيدية الثلاث تشترك في الطقوس مثلاً بوصفها قوانين دينية عامة توجد في كلّ الديانات، وتختلف فقط من حيث الخصوصية، فلكلّ دين طقوسه الخاصة التي يؤديها.

يستدلّ "الشرفي" على مشروعية تحديث الفكر الإسلامي بالحجج التي يستعملها الفقهاء المسلمون منذ القديم في إصدارهم لحكم على حادثة ما، حيث يعودون إلى القرآن أولاً وإن لم يجدوا الدليل يعودون إلى السنّة ثم إلى الاجماع الفقهي والقياس وهكذا، إذ يرى أنّ استخدامهم للنص القرآني يكون في اتجاهات مختلفة ومتعارضة وأحياناً متناقضة (عبد المجيد الشرفي، 2009، ص 13)، فالنص الواحد يُستدلّ به على حوادث عديدة ويُؤوّل حسب فهمهم له للبرهان على الشيء ونقيضه، ومعظم الاستدلالات تكون بأجزاء الآيات وليس بالآيات كاملة، إذ يتمّ اقتطاع العبارات التي تبرّر أحكامهم فقط من سياقها

التاريخي وهو أمر خطير جدا عندما يتعلق الأمر بتبرير العنف أو القتل مثلا، ومن هنا يُطالب "الشرفي" بضرورة إرجاع النصوص القرآنية إلى حدودها التاريخية وقواعدها التي وُردت في سياقها، وهذه الملاحظة لا تنطبق على كلّ النصوص التي استخدمها الفقهاء، لأنّ هناك نصوصاً تمّ الاستشهاد بها في محلّها وحسب حدودها ولكن هناك بعض الانزلاقات التي يجب إعادة دراستها وبحثها.

وما يُستدلّ به على مشروعية تحديث الفكر الإسلامي أيضا هو اعتماد الفقهاء على النصوص التأويلية وتفسير النص القرآني؛ لأنّه بعد مرور السنين أصبح القرآن لا يُفهم إلّا بالاستعانة بالتفسير، وبالتالي أصبحت نصوصا أساسية بدل التعامل المباشر مع القرآن بوصفه نصّا أساسيا في الدين الإسلامي، في حين أنّ هذه النصوص التي تُؤوّل النص القرآني استقرّت بعد سنوات طويلة -عصر التدوين- من وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والأمر نفسه نجده يتعلق بالقواعد الأصولية ومباحث علوم القرآن، فقد وضعها علماء من البشر بإمكانهم الخطأ والإصابة حسب المجتمع والفترة التاريخية التي عاشوا فيها، ولهذا بإمكان بشر آخرين غيرهم وضع شروح وتفسيرات أخرى مختلفة، يمكن الاقتداء بها وفق ما يقرّره العقل والمنطق.

بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى المتعلقة بعلم الحديث والسنة النبوية والاجماع وبعض المؤسسات الدينية الأخرى التي تكوّن تاريخ الفكر الديني الإسلامي، تدعو الباحث المعاصر إلى ضرورة إعادة قراءتها بما يتفق مع المناهج العلمية المعاصرة.

4. تحديث علم الفقه:

يعدّ الفقه الإسلامي من أهمّ المباحث أو المؤسسات الدينية في الإسلام، حيث يُصنّف ضمن العلوم ذات المكانة الرفيعة لما أفرّده له العلماء المسلمون من اهتمام ودراسة أكثر من غيره من العلوم الدينية الأخرى، فهو يمثّل الجانب التشريعي في الثقافة الإسلامية؛ لأنّ الفقيه هو الذي يحدّد الأحكام التي ينبغي أن يسير عليها المسلم فيما يتعلّق بالحلّ والحرام والمباح أو المندوب والمكروه، ولا يمكن الخروج عن هذه الأحكام الفقهية ولا يجوز الاجتهاد أو تقديم الآراء الشخصية، لأنّ الأحكام الفقهية مبنية على أساس ديني محض يتمثّل في القرآن والسنة، وبسبب التزمّت الذي مارسه الفقهاء والأحكام

المتحجرة منذ قرون عديدة لا تُواكب التطور ولا الحداثة، نادى بعض المُحدثين بضرورة تحديث علم الفقه حتى يتفق مع الواقع ومع الدساتير والقوانين المعاصرة التي أصبحت تطبقها البلدان الإسلامية. يُعدّ "محمد توفيق صدقي" من بين المفكرين الأوائل الذين خاضوا في مواضيع تحديث الفقه وذلك في مقالة له حول أركان الإسلام بعنوان: «الإسلام هو القرآن وحده» (صدقي محمد توفيق، 1906، مج 07)؛ فحول ركن الصلاة يرى أنّ القرآن لم يُحدّد للمسلم عدد ركعات الصلاة بشرط أن لا تقلّ عن ركعتين لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتَقِمَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (سورة النساء، الآيات 101-102)، والنبي صلى الله عليه وسلم أول ما فُرِضت عليه الصلاة كان يصلي ركعتين ركعتين لما كان في مكة، ومن هنا فإنّ عدد الركعات في الصلاة يجب أن يتغيّر بتغيّر الزمان والمكان، ويجب المحافظة فقط على ما ذُكر في القرآن وحده، والأمر نفسه بالنسبة للزكاة والصوم والحج، وهذه الأمور تصنّف ضمن فقه العبادات وهو مجال لم يتطرق إليه العديد من المفكرين المُحدثين الذين يرون أنّ فقه المعاملات فقط من يمكن تحديثه، أما فقه العبادات فإنّه لا يمكن التجديد فيه.

إنّ عدم الاجتهاد في فقه العبادات أدّى بالفقهاء المسلمين إلى الاحتفاظ بأحكام قديمة جدا تتماشى مع الظروف التاريخية التي كانت سائدة في المجتمعات الماضية (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 119)؛ فمثلا أحكام الغسل جاءت وفقاً لما هو سائد في البيئة الصحراوية البدوية، أما أحكام الصلاة فإنها لا تتفق مع ما هو سائد الآن من عمل في الإدارة أو المصانع أو غيرها، وإذا عُدنا إلى الزكاة نجد أنّ أحكامها لا تأخذ في الحسبان المفاهيم الاقتصادية الحديثة كالعقارات والبورصة والضرائب وغيرها، أما أحكام الحج وُردت في زمن كان يتم فيه السفر سيراً على الأقدام أما الآن فإنّ هذه الأحكام ينبغي أن تتغيّر في الزمن الذي أصبح فيه السفر أسهل وأسرع، ومن هنا يُنادي "الشرفي" وغيره من المفكرين بضرورة النظر في تحديث أحكام العبادات خاصة والفقه بصفة عامة، من خلال نزع صفة القداسة عليه لأنّ في النهاية يبقى مجرد إنتاج بشري قابل للتغيير بتغيّر الظروف والأزمنة والأمكنة. ومن بين الميادين الفقهية التي يجب أن تتغير أيضاً وتُساير الحداثة هو ميدان الأحوال الشخصية، فحسب "عبد المجيد الشرفي" فإنّ هذا المجال بالضبط تبرز فيه العلاقة الواضحة

بين الفقه وتأويل النصوص القرآنية وليس القرآن مباشرة، حيث يقدّم مثالا على ذلك بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنَحَةٍ مِّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة فاطر، الآية 01)؛ حيث جاء في كتب المفسرين أنّ معنى عبارة: ﴿مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ هو عدد أجنحة الملائكة (فخر الدين الرازي، د.ت، ص 03)، أما العبارة نفسها التي وردت في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ (سورة النساء، الآية 03)، فقد تمّ تفسيرها على أنها تدلّ على تعدّد الزوجات ولم يقيموا اعتبارًا للطرف التاريخي الذي وردت فيه الآية وهو عدم القسط في اليتامى، كما اهتموا فقط بمفهوم العدل بين النساء، والأمر نفسه بالنسبة لمسائل مثل: حرية المرأة وعملها، الطلاق، الإرث وغيرها من الأحكام التي أصبحت لا تتفق مع الراهن.

يفهم من هنا أنّ "عبد المجيد الشرفي" قد ميّز بين علم الفقه والقانون الوضعي حتى يبيّن الفرق بينهما، ولذلك ذكر أوجه الاختلاف التي تكمن في التالي (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 79):

- يختلف الفقه عن القانون من حيث النوع، فالفقه يستند إلى خمسة أحكام هي: الواجب، الممنوع أو الحرام، المندوب، المكروه والمباح، في حين يستند القانون إلى نوعين فقط هما: الواجب والممنوع.

- كما يختلفان حول طريقة تطبيق هاتاه الأحكام؛ ففي مجال الفقه لا يمكن أن يتحول الحلال إلى حرام ولا المحظور إلى مباح، أما في مجال القانون الوضعي فإنّ الواجب فيه يمكن أن يتحول إلى ممنوع والعكس، حسب ما تقتضيه الضرورة والحاجة إلى التعديل والإلغاء أو حتى سنّ قوانين جديدة تكون في خدمة الإنسان

- يقوم الحكم الفقهي على أساس ديني بحث فاعمال الإنسان وأفعاله كلها يحكمها ما ورد في القرآن والسنة والاجماع من أحكام، وبالتالي فهي أحكام ثابتة لا تتغير، أما القانون الوضعي فهو مفهوم فلسفي يقوم على التمييز بين ثلاث أنواع من السلطة وهي: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تقوم بتسيير الشؤون العامة للإنسان.

إنَّ المجتمعات الإسلامية المعاصرة التي تعيش قيم الحداثة تجد هوة كبيرة بين ثنائية الفقه والقانون، فمن جهة هي بلدان إسلامية ومن واجبها تطبيق الأحكام الفقهية المبنية على أساس ديني، ومن جهة ثانية فهي مُطالبَة بتطبيق القانون الوضعي حتى تتماشى مع ما هو سائد في كل البلدان، خاصة وأنَّ العالم أصبح مجرد دولة واحدة بفضل تطبيق التكنولوجيات المعاصرة، حيث توجد بعض الدول الإسلامية التي مازالت متمسكة بالتطبيق الحرفي للأحكام الفقهية التقليدية، ولكن هناك دول إسلامية أخرى تستعمل الأحكام الفقهية (مثل ميدان الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث وغيره) في بعض الأمور فقط والبعض الآخر تستعمل فيه القانون الوضعي.

يُفهم من هنا بأنَّ هذه الثنائية بين الفقه والقانون يجب تجاوزها، وذلك لا يعني التخلي عن الأحكام الفقهية لصالح تطبيق القانون الوضعي، وإنما من خلال تطوير علم الفقه وتحديثه حتى يواكب تطور القوانين الوضعية بتطور الأزمنة والأمكنة، لأنَّ الأحكام الفقهية عبارة عن اجتهادات بشرية وضعها أناس في ظروف تاريخية مُعيَّنة، والآن علينا إعادة النظر فيها، وقد قدّم "عبد المجيد الشرفي" أمثلة عن التأويلات التي وضعها العلماء المسلمون لبعض الآيات القرآنية وتمّ اعتبارها أحكاماً قطعية لا يمكن تجاوزها.

من بين الأمثلة على ذلك حكم السرقة الذي ورد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة المائدة، الآية 38)، فحسب المفسرين فإنَّ هذه الآية دلالة قطعية على أنَّ حكم السرقة هو قطع اليد، ومن خلال تأويلهم للآية قرروا كيفية قطع هذه اليد وأي يد إن كانت اليمنى أو اليسرى والطريقة التي تمّت بها السرقة وقيمة المسروقات إن كانت قليلة أو كثيرة، ووفقاً لشروط مُعيَّنة يتمّ تطبيق حدّ قطع يد السارق من عدمه، وهي أحكام قرّرها البشر ولم يقرّها الله في القرآن، ولذلك ينبغي إعادة النظر فيها.

والأمر نفسه إذا عُدنا إلى مجالات فقهية أخرى مثل الصلاة أو الصوم أيضاً نجد أنه ينبغي الرجوع إلى استقراء التاريخ ومقارنة الآيات القرآنية التي اعتمدها الفقهاء في استنباط الأحكام الفقهية ببعضها البعض، ومن هنا يُطالب "عبد المجيد الشرفي" بضرورة إعادة النظر في المنظومة الفقهية الموروثة (عبد المجيد الشرفي، 1991، ص 96)، لأنَّ الفقه يمثل مجموعة من الأحكام

على أفعال العباد، وهذه الأحكام بناء بشري ظهر في ظروف تاريخية معينة، وفي أماكن وأزمنة معينة أيضاً، بالإضافة إلى أنه يجب تربية الفرد الصالح الذي يحتكم إلى الضمير والوعي، لأنّ تنشئة الأفراد على الضمير المستقيم والحرية الفردية والمسؤولية، تجعله لا يحتاج إلى أحكام تسيّره وتقرض عليه الحلال والحرام، وهذا من أجل المحافظة على نقاء الدين الإسلامي كما جاء في فترة الوحي وليس كما فسّره لنا العلماء حسب فهمهم.

5-خاتمة:

من خلال كلّ ما سبق يتبيّن لنا أنّ "عبد المجيد الشرفي" حاول تقديم قراءة جديدة للفكر الإسلامي ومحاولة تحديثه، حيث دعى إلى ضرورة تجاوز الأحكام المسبقة في قراءة الكتب التراثية وكذلك الكتب الاستشراقية على السواء، وطالب بضرورة الاعتماد المزدوج على الرؤيتين التقليدية والاستشراقية، وذلك من أجل تجاوز الرؤية الأيديولوجية إلى الرؤية العلمية الموضوعية بهدف الوصول إلى تحديث الفكر الإسلامي.

وعليه، فقد اعتمد "عبد المجيد الشرفي" على مجموعة من المعارف والمناهج الغربية المعاصرة في مجال العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وهذا من خلال الانفتاح الذي عرفه المفكرون العرب والمسلمون المعاصرون على أفق الثقافة التاريخية والفلسفية والأنثروبولوجية وغيرها من المعارف والمناهج.

تقوم مشروعية تحديث الفكر الإسلامي عند "الشرفي" على ضرورة التفريق بين المقدس والتاريخي؛ أي التمييز بين النص الديني المتمثل في الرسالة وبين المتخيّل الديني السائد عبر الأزمنة التاريخية والثقافية الكلاسيكية، ومن هنا انبثقت دراسته لعلم الفقه بوصفه علماً شاملاً ومتّسعاً بخلاف العلوم الإسلامية الأخرى، حيث أكد على أهمية تطبيق المنهج التاريخي والتحليل النقدي المقارن في مراجعة الهوية الكبيرة بين الأحكام الفقهية والحياة العامة التي يعيشها الناس اليوم، لأن هذه الأحكام مجرد اجتهادات بشرية جاءت في ظروف تاريخية معينة، ويجب الآن إعادة مراجعتها وتحديثها بما يتفق والقوانين السائدة الآن في العالم أجمع.

من بين التوصيات التي نؤكد عليها؛ أننا لم نتمكن من إعطاء موضوع تحديث الفكر الإسلامي عند "عبد المجيد الشرفي" حقه، ولهذا يجب التعمق في دراسة كيفية تحديث العلوم الإسلامية وخاصة علم أصول الفقه والحديث والتفسير بتطبيق مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية عليها.

قائمة المراجع:

- 01- ابن منظور، لسان العرب، إ.ع: يوسف خياط ونديم مرعشلي، (بيروت، دار لسان العرب، ط1، د.ت.).
- 02- بن سلامة، فتحي، الإسلام والتحليل النفسي، تر: رجاء بن سلامة، (بيروت، دار الساقى، ط1، 2011).
- 03- حمزة، محمد، إسلام المجددين، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ورابطة العقلايين العرب، ط1، 2007).
- 04- الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، ج 26، (طبعة طهران، د.ت.).
- 05- الشرفي، عبد المجيد، الإسلام والحداثة، (تونس، الدار التونسية للنشر، ط2، 1991).
- 06- الشرفي، عبد المجيد، الوفاء المزدوج لمبادئ الدين ولقيم الحداثة، ضمن كتاب: الدين وأسئلة الحداثة، تح: عبد الجبار الرفاعي، (بيروت-بغداد، دار التنوير للطباعة والنشر ومركز دراسات فلسفة الدين، ط1، 2015).
- 07- الشرفي، عبد المجيد، تحديث الفكر الإسلامي، (بيروت، دار المدار الإسلامي، ط2، 2009).
- 08- الشرفي، عبد المجيد، لبنات، (تونس، دار الجنوب للنشر، ط1، 1994).
- 09- صدقي، محمد توفيق، الإسلام هو القرآن وحده، مجلة المنار، مج 07، 1906، مقال موجود على الرابط: <https://shamela.ws/book/6947/1798> 2023/03/25.
- 10- الطنطاوي، علي، تعريف عام بدين الإسلام، (القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط14، 1992).
- 11- لالاند، أندريه، الموسوعة الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، (بيروت-باريس، منشورات عويدات للنشر والتوزيع، ط2، 2002).